أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي

عبد العزيز سليمان الملحم
أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة.

(تاريخ الاستلام: 29-10-2024؛ **تاريخ القبول:** 29-01-2025)

ملخص الدراسة: تناول البحث أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي، فأظهر أن الحكم النحوي قد يتغير بسبب التأنيث، كما بين أن أثر التأنيث ليس قاصرًا على التأنيث الظاهر، فقد يقع من التأنيث المقدر والمحذوف، وأظهر البحث أن الاعتلال بالتأنيث كما يكون في المؤنث بعلامة من علاماته، فإنه يكون فيما اشتمل على شيء يشبه علامة التأنيث.
وتجلت قوة التأنيث في غلبته لسبب من أسباب منع الصرف، ولم يتوقف أثر الاعتلال بالتأنيث عند الحكم المترتب على تركيب الجملة، بل تعدى لنوع الكلمة، في نقلها من الوصفية إلى الاسمية، وهذا النقل يترتب عليه أحكام بعضها انتفى وبعضها طرأ.
وقد كشف البحث عن أن ألف التأنيث ليست أقوى من التاء على الإطلاق، بل قد تكون التاء أقوى تأثيرًا منها.

الكلمات المفتاحية: أثر، التأنيث، مواضع، الحكم، النحوي، اعتلال.

***

The effect of femininity on changing the grammatical ruling.

Abdul Aziz Sulaiman Abdul Aziz Al Mulhim
Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language College of Education

(**Received:** 29-10-2024; **Accepted**: 29-01-2025)

Abstract: The research addressed the effect of femininity on changing grammatical rulings, showing that the grammatical ruling can be changed due to femininity. It also clarified that the impact of femininity is not limited to visible femininity, as it can occur with implied or omitted femininity. The research demonstrated that femininity, whether marked by an explicit sign or not, can influence grammatical rulings. It further highlighted the strength of femininity in overriding certain causes of indeclinability (non-inflection), and its effect extends beyond sentence structure to influence the type of word, switching it from an adjective to a noun. This shift results in the emergence of new grammatical rules, some of which may not apply, while others emerge. The research also revealed an important point the feminine "alif" (ʾāʾ) is not always stronger than the "tāʾ" (t); in fact, the "tāʾ" can sometimes have a stronger impact.

Keywords: The effect , feminine , gender , the locations , the grammatical , Anomaly.

(*) للمراسلة:
عبد العزيز سليمان الملحم
أستاذ النحو والصرف المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: as.almelhem@mu.edu.sa

(*) **Corresponding Author**:
Abdul Aziz Sulaiman Abdul Aziz Al Mulhim
Associate Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language College of Education.
E-mail: as.almelhem@mu.edu.sa

DOI: 10.12816/0062187

1 المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن المؤنث قسيم المذكر، وقد عني به متقدمو النحويين واللغويين مذ بدأ تدوين النحو واللغة، فصنفوا ما فرقوا به بينه وبين المذكر مما وسموه بالمذكر والمؤنث، وما أشبه هذه التسمية.

والتأنيث من القضايا المتغلغلة في كثير من أبواب النحو والتصريف، ودور التأنيث في إنشاء القاعدة والحكم النحوي مما لا يخفى؛ فثمَّة كثير من القواعد كان دور التأنيث فيها بارزًا بحيث ينشأ الحكم النحوي بناء على وجود التأنيث، ويزول بزواله، وقد أشار بعض النحاة في مصنفاتهم إلى قوة التأنيث وتأثيره، فأردت أن أبين قوة التأنيث ومواضع تأثيره في تغيير الحكم النحوي، ومن هنا كان توجهي نحو موضوع: (أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي).

1-1 مشكلة البحث وتساؤلاته:

تظهر مشكلة الدراسة في بيان مواضع أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي، لهذا فإن السؤال الرئيس الذي قام عليه هذا البحث هو ما دور الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي ؟، وقد تفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية، منها:

هل ترتب على الاعتلال بالتأنيث الاتفاق على تغيير الحكم النحوي؟

ما أنواع تأثير التأنيث في تغيير الحكم النحوي؟ وهل اختلف نوع التأثير باختلاف نوع التأنيث؟

1-2 أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع في إبراز الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

أولًا: أهمية التأنيث، وأنه لا يقل شأنًا عن التذكير في التأثير في الحكم النحوي في بعض القضايا التي يظن أن فرعية التأنيث قد تجعله في درجة دون التذكير.

ثانيًا: بيان أن ثمَّة أشياء قد أثرت تأثير التأنيث لشبهها بعلامة من علامات التأنيث.

ثالثًا: ذكر أبرز المواضع التي كان فيها اعتلال بأثر التأنيث في تغيير الحكم النحوي.

وبعد الاطلاع على المسائل التي كان للاعتلال بالتأنيث فيها أثر على الحكم النحوي، اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون قائمة على المنهج الوصفي الاستقرائي، وقد اقتصرت على دراسة أبرز مواضع أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي.

1-3 الدراسات السابقة:

بعد البحث الدقيق لم أقف - فيما أعلم - على دراسة تناولت أثر الاعتلال بالتأنيث في تغيير الحكم النحوي، وإنما وقفت على مجموعة من الدراسات تتركَّز غالبيتها حول التأنيث عمومًا، أو علامة من علاماته، أو ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية وبعض اللغات، وقد وقفت على بحث للدكتورة/ سلوى عبد الفتاح حسن بدوي بعنوان: (معالم التأنيث في النحو العربي) منشور في مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالقاهرة، المجلد(39) العدد (1)، 2021م، حيث تناولت في المبحث الثاني تأثيرات التأنيث النحوية، وقد اشترك مع هذا البحث في تناول ثلاث مسائل، هي منع صرف المؤنث بعلامة، والعلم المذكر المختوم بالتاء، والوصف الخاص بالمؤنث الخالي من تاء التأنيث، وتناولها مختلف عما في هذا البحث؛ حيث تناولت تقدير الحركة في المختوم بألف التأنيث المقصورة، والخلاف في جمع العلم المذكر المختوم بالتاء، والخلاف في علة خلو الوصف الخاص بالمؤنث من تاء التأنيث. بينما تناول هذا البحث أثر التأنيث في تغيير الحكم النحوي في هذه الأسماء، فلا علاقة لهذا التناول بذاك.

وبحث للباحثة سمي فهد العقيل بعنوان: (علامات التأنيث في الأسماء وتأثير اختلافها على المعنى) منشور في مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، المجلد (37) العدد (9)، 2018م، حيث تناولت تاء التأنيث وبسطها وربطها وعلة ذلك، وتأثيرها على المعنى، وهذا البحث مختلف عنه في التناول ومواضع الدراسة، فلا علاقة بينهما.

وبحث للدكتور وجيه عبد العزيز زيادة بعنوان: (تاء التأنيث خصائصها وأغراضها) منشور في مجلة الأزهر، كلية اللغة العربية، بإيتاي البارود، المجلد(10) العدد (1)، 1993م، حيث تناول فيه التأنيث وأنواعه، وتاء التأنيث وأحكامها وتعرض فيه لاختصاصها بالأسماء، وكيفية الوقف عليها، وبناؤها على العروض والانفصال، ودخولها على المذكر، والتاء الفارقة، وتاء العوض، والمبالغة، والتأكيد، ولم يلتق هذا البحث مع هذا البحث إلا في مسألة تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية وقد اكتفى بذكر بعض الأمثلة، بينما تناول هذا البحث أثر النقل من الوصفية للاسمية في تغيير الحكم النحوي.

1-4 خطة البحث:

تكون البحث من مقدمة ومسائل وخاتمة، وقائمة بالمراجع والمصادر:

أما المقدمة فتتناول التعريف بالموضوع، ومشكلته، وتساؤلاته، وأهميته وأسباب اختياره، ومنهجه، وحدوده، والدراسات السابقة، وخطته.

وأما المسائل فهي:

المسألة الأولى: أثر القول بالتأنيث في منع الاسم من الصرف معرفة ونكرة.

المسألة الثانية: أثر التأنيث الملازم في منع الاسم المقترن بعلامته من الصرف معرفة ونكرة.

المسألة الثالثة: أثر التأنيث في منع صرف العلم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط مع صرف نظيره الأعجمي.

المسألة الرابعة: أثر التأنيث الحقيقي في حكم المؤنث ذاته، وحكم فعله.

المسألة الخامسة: أثر التأنيث فيما لحقه ما يشبه علامة التأنيث.

المسألة السادسة: أثر التأنيث المقدر في جمع الاسم المذكر معنى جمعًا مؤنثًا مراعاة للتأنيث الذي قدرت علامته على مذهب البصريين.

المسألة السابعة: أثر التأنيث في إجراء الوصف الخاص بالمؤنث على الفعل.

المسألة الثامنة: أثر التأنيث في نقل الكلمة من معنى الوصفية وسمة الاشتقاق إلى معنى الاسميَّة وسمة الجمود.

المسألة التاسعة: التسمية بالمؤنث أو بالمذكر.

المسألة العاشرة: أثر الاعتلال بالتأنيث في أحكام المضاف.

المسألة الحادية عشرة: أثر الاعتلال بالتأنيث حملًا على المعنى.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، ثم ذيلت البحث بقائمة المراجع والمصادر التي اعتمد عليها البحث.

وأسأل الله - تعالى - أن يكون عملًا خالصًا لوجهه الكريم.

المسألة الأولى: أثر القول بالتأنيث في منع الاسم من الصرف معرفة ونكرة.

قد تحتمل الكلمة التأنيث وغيره، فيحتاج إلى دليل يفصل في ذلك، ومن ذلك ما كان في الاسم (زكريا)، و(زكرياء) مقصورًا وممدودًا؛ حيث اختلف في نوعه، فقيل: أعجمي، وقيل: ألفه للتأنيث.

فلأي العلتين الغلبة والتأثير؟

الجمهور على أن المقصور منع لألف التأنيث المقصورة، والممدود لألف التأنيث الممدودة، ولا يجوز أن تكون ألفه للإلحاق؛ لأنّه ليس في الأصول شيء على وزنه، ولا يجوز أن تكون منقلبة؛ لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف، أو من حرف الإلحاق، ولا يجوز أن يكون من نفس الحرف؛ لأنّ (الياء) و(الواو) لا يكونان أصلًا فيما كان على أربعة أحرف، ولا يجوز أن يكون منقلبًا من حرف الإلحاق لأنّه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقًا به، وليست زائدة للتكثير[1].

ونسب إلى أبي حاتم السجستاني[2]، وبعض النحويين[3]، وهو قول السمين الحلبي[4]، أنه اسم أعجمي، فمنع من الصرف للعلمية والعجمة.

ورد بأنه يلزم من ذلك أن يصرف نكرة؛ لأنّ ما يمتنع للعلمية والعجمة ينصرف في النكرة، وهذا ما لم يتحقق فيه، فدل ذلك على أن علة المنع هي ألف التأنيث؛ لأنّ الاسم يمتنع من الصرف معها معرفة ونكرة[5]، وقيل منع من الصرف لشبه ألف التأنيث؛ لأنّه اسم أعجمي[6].

مما سبق يتضح أن منع (زكرياء) من الصرف معرفة ونكرة مبني على أنه مؤنث بالألف، فالحكم متأثر بالقول بالتأنيث، بخلاف ما لو قيل بالعلمية والعجمة، فإن الاسم معه ينصرف نكرة.

فدل هذا الفرق على أمرين: أحدهما: أن التأنيث أقوى من العجمة؛ لأنّ الاسم يمتنع معه معرفة ونكرة.

والآخر: أن القول بالتأنيث قد غير الحكم النحوي، فأثر التأنيث جعل الاسم غير منصرف معرفة ونكرة، ولولا هذا الأثر لصرف نكرة.

المسألة الثانية: **أثر التأنيث الملازم في منع الاسم المقترن بعلامته من الصرف معرفة ونكرة.**

من المعروف أن ما فيه ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة يمتنع من الصرف معرفة ونكرة، بينما ما فيه تاء التأنيث لا يمتنع إلا معرفة، فلم اختلف أثر الألف في منع الصرف عن أثر التاء؟

بيان هذا الأمر فيما يأتي:

ألفي التأنيث ملازمين للاسم الذي تلحقانه، بخلاف التاء فإنها على تقدير الانفصال، فمتى أريد المذكر حذفت التاء، وهذا ما لا يحدث مع الألفين.

(1) ينظر:الكتاب، سيبويه(214/3)؛ ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج(402/1)، والحجة للقراء السبعة، الفارسي(270/2)؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية(1/ 426)؛ والتبيان في إعراب القرآن، العكبري(1/ 255)؛ والدر المصون، السمين الحلبي(143،144/3).

(2) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي(3/ 143).

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/ 402)؛ والمحرر الوجيز ابن عطية(1/ 426).

(4) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي (3/ 143) .

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (1/ 402)، وتهذيب اللغة، الأزهري(10/ 94)؛ وتاج العروس، الزبيدي (ز ك ر)(438/11).

(6) ينظر: الدر المصون، السمين الحلبي(143،144/3).

ولما كانت التاء كذلك فإنها هي التي تقدر - من بين العلامات الثلاث - مع الاسم المؤنث الخالي من علامة التأنيث مثل: هند، ونار، وشمس؛ لأنّ وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظًا، بخلاف الألف، والدليل على أنها هي المقدرة رجوعها في التصغير[1]، فتاء التأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم قبله[2]، فلما كانت ألف التأنيث ملازمة للاسم لا تفارقه منع معها الاسم من الصرف معرفة ونكرة [3]، ولما كانت التاء تفارقه منع معها معرفة فقط؛ لأنّ الملازم أقوى تأثيرًا من غير الملازم .

ومما يدل على أن التاء منفصلة، وأنّها ليست جزءًا من الكلمة اللاحقة لها أنها تحذف في جمع التكسير، كما في (جفنة)، و(جفان)، ونحو ذلك، بخلاف الألف فإنها تثبت في حال التكسير؛ لأنّ الكلمة بنيت على ألف التأنيث كسائر حروف الكلمة، وذلك كما في (حُبلى)، و(حَبالى) [4].

وهذا يدل دلالة واضحة على تأثير التأنيث الملازم في الحكم؛ لأنّ الاسم الذي لحقته ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة يمتنع من الصرف معرفة كان أو نكرة؛ لأنّ الاسم الذي فيه ألف التأنيث مصوغ على غير تأنيث خرج منه، وهذا بخلاف الاسم المختوم بتاء التأنيث فإنه كان مذكرًا ثم لحقته التاء، فالأصل فيه التذكير فلم يبتعد عن المذكر ابتعاد ما لحقته الألف [5]. فهذا يدل دلالة واضحة على أن أثر التأنيث ازدادت قوته بملازمته للاسم فتغير الحكم بناء على هذا الأثر.

قال سيبويه:" اعلم أن كلّ هاء كانت في اسم للتأنيث فإنّ ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

قلتُ: فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتأنيث، هلا تُرك صرفه في النكرة، كما تُرك صرف ما فيه ألف التأنيث؟

قال: من قِبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضُم إلى اسم فجُعلا اسمًا واحدًا"[6].

وقال أبو حيان: " والتأنيث اللازم كاف في امتناع الصرف"[7].

مما سبق يتضح أن أثر التأنيث متفاوت، وهذا التفاوت ناتج عن ملازمة العلامة للاسم وعدم ملازمتها، فما لازمته العلامة تأثير التأنيث فيه أقوى.

المسألة الثالثة: أثر التأنيث في منع صرف العلم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط مع صرف نظيره الأعجمي.

يظهر أثر التأنيث جليًا في غلبته لعلة من علل منع الصرف وهي العجمة، فيمنع العلم الثلاثي ساكن الوسط من الصرف للتأنيث، بينما ينصرف وهو علم أعجمي.

فمع تساويهما في العلمية، وعدد الحروف، والحركات والسكنات، منع مع التأنيث، ولم يمنع مع العجمة، وما ذلك إلا لقوة التأنيث، وتأثيره.

وفيما يأتي تفصيل هذه المسألة:

جمهور النحاة على أن العلم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف، وأن العلم الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط كنوح ولوط يصرف؛ لخفته[8] ففرقوا بين الأعجمي وغيره، وحجتهم في ذلك قوة التأنيث، فمع تساوي الاسم الثلاثي المؤنث غير الأعجمي مع الثلاثي الأعجمي في عدد الحروف والوزن إلا أنهم منعوا الثلاثي المؤنث، وصرفوا الأعجمي لخفته، وما ذلك إلا لقوة التأنيث وتأثيره في تحديد مسار الحكم النحوي.

وذهب بعض النحويين إلى جواز منع الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط من الصرف للعلمية والعجمة [9]

ورُدّ على أصحاب هذا القول في جعلهم الثلاثي الأعجمي الساكن العين على وجهين كالعلم العربي المؤَنَّث الثلاثي الساكن الوسط، بأن المؤنث ثقيل، وأما الأعجمي فقد خرج من ثقل إلى خفة، ولا التفات لمن جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة؛ لأنَّ العجمة سببٌ ضعيفٌ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة، ومما يدل على ضعف العجمة أنها لا تعتبر مع علمِيَّة مُتجدِّدة، ولا مع الوصفية، ولا مع وزن الفعل، ولا مع الألف والنون، وبأنه لو كان منع صرف الأعجمي الثلاثي جائزًا لوجد في بعض الشواذ، كما وجد غيره من الوجوه الغريبة [10]، والقياس عدم التفريق بينهما، كما أن السماع يشهد بوجود الفرق بينهما[11]، وسكون الكلمة جعلها في أعلى درجات الخفة، فلا تلغي قوة التأنيث[12]

(1) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (1/ 169)،(3/ 357، 358).
(2) ينظر: الكتاب، سيبويه (3/ 220).
(3) ينظر: الكتاب، سيبويه (3/ 210)، والأصول في النحو، ابن السراج (3/ 83، 84).
(4) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (3/ 354،355) .
(5) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري (1/202).
(6) الكتاب، سيبويه(3/220)؛ وينظر: ابن جني، اللمع في العربية (152) .
(7) التذييل والتكميل، أبو حيان (15/ 104).
(8) ينظر: الكتاب، سيبويه(3/ 240،241)؛ والمقتضب، المبرد (3/350)؛ والأصول في النحو، ابن السراج(2/ 92)؛ وشرح الكافية الشافية، ابن مالك (3/1491)؛ وارتشاف الضرب، أبو حيان (2/878).
ونقل عن الأخفش القول بوجوب منعه، وهذا ما قال به الزجاج . ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج(49 50)؛ وارتشاف الضرب، أبو حيان (2/878).
ونقل عن الفراء أنه يمنع صرفه إذا كان علمًا على بلد، وإلا جاز صرفه.
ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان (2/878).
(9) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش (1/194)؛ واشرح الكافية الشافية، ابن مالك(3/ 1470،1469).
(10) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (3/ 1470،1469).
(11) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش(1/194)؛ والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (1/ 153 ،154).
(12) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل،ابن الحاجب (1/154).

وبيّن الرضي علة تأثير التأنيث وقوته بأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وهي العلامات المثبتة، والعلامة المقدرة تظهر في بعض تصرفات الكلمة، أما العجمة فليس لها معنى ثبوتي، بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها [1].

ولا يعترض بمنع (ماه)و(جور) من الصرف وهما ساكنا الوسط؛ لأنّهما علمان مؤنثان على بلدين، وقد انضم إلى ذلك كونهما أعجميين فتحتم المنع، وفرق بين تأثير الشيء لكونه شرطًا، وبين تأثيره لكونه سببًا، وهذا مما أثرت فيه العجمة لكونها شرطًا، ولو أثرت العجمة لكونها سببًا لمنع صرف نوح ولوط، وهذا ما لم يسمع [2].

مما سبق يتضح أثر التأنيث في الحكم النحوي؛ حيث غير الحكم في الثلاثي ساكن الوسط، فما كان أعجميًا صرف، وما كان مؤنثًا جاز فيه المنع مراعاة للتأنيث.

ومما يدل على قوة التأنيث وضعف العجمة أن من العجمة ما يلغى، وهو عجمة الأجناس، وليس من التأنيث ما يلغى، والعجمة لا علامة لها لفظًا ولا تقديرًا، أما التأنيث فإن له علامة إما ظاهرة وإما مقدرة [3].

فالتأنيث أقوى، ولذا كان له أثر في منع صرف العلم الثلاثي ساكن الوسط، وهذا ما لم تحدثه العجمة؛ لأنّها لم تقو قوة التأنيث.

المسألة الرابعة: أثر التأنيث الحقيقي في حكم المؤنث ذاته، وحكم فعله.

التأنيث إما حقيقي وإما مجازي، ولا شك أن المؤنث الحقيقي آكد في باب التأنيث من المؤنث المجازي؛ لأنّه مؤنث لفظًا ومعنى، بخلاف المجازي فإنه مؤنث لفظًا فقط، لذا كان أثر التأنيث الحقيقي أقوى من أثر التأنيث المجازي، ويتضح ذلك في اختلاف حكم تأنيث الفعل لاختلاف نوع المؤنث، فالمؤنث المجازي ضعيف، لذا يختلف الحكم معه.

قال ابن الخباز: "والحقيقي أقوى؛ لأنه خِلقي"[4]، وعن علة عدم وجوب إلحاق التاء بالفعل مع المؤنث المجازي يقول ابن يعيش: " فإذا كان المؤنث غيرَ حقيقيّ ... فإنك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك، كنت مخيرًا في إلحاق العلامة وتركها ... لأنّ التأنيث لـمّا لم يكن حقيقيًا ضعُف" [5].

ومما يؤكد قوة تأثير المؤنث الحقيقي أن المبرد قال بوجوب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسمًا مذكرًا سمي به مؤنث حقيقي التأنيث، كأن تسمي امرأة بجعفر، فتقول: جاءتني جعفر، ولا يجوز: جاءني جعفر [6]، ومما يؤكد ضعف المؤنث المجازي أنه قال بجواز تذكير الفعل إذا كان مسندًا إلى ضمير يعود على مؤنث مجازي [7].

ولا يطعن في قوة التأنيث الحقيقي ما ذكره سيبويه [8] من أن بعض العرب تقول: قال فلانة، بترك علامة التأنيث؛ لأنّ هذه لغة قليلة شاذة عن القياس [9].

وأصل إلحاق التاء بالفعل مع الفاعل المؤنث إرادة الدلالة على تأنيث الفاعل، وعلة وجوبها كون التأنيث حقيقيًا غير زائل [10]، فلما كان التأنيث غير زائل عن الاسم أثر في الحكم فأوجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل، فعدم زوال التأنيث من المؤنث الحقيقي هو سر قوته مقارنةً بضعفِ المؤنث المجازي الذي قد يزول عنه التأنيث لأنّه غير خِلقي فيه، ولذلك قوي إلحاق تاء التأنيث للفعل وضعف إلحاق علامة التثنية والجمع له للزوم التأنيث الحقيقي للمؤنث [11].

ومن آثار التأنيث الحقيقي أنه يشترط لمنع صرف الوصف الذي في أوله زيادة كزيادة الفعل أن يكون غير قابل لتاء التأنيث الحقيقي، وذلك نحو: أحمر، فإن قبل تاء التأنيث الحقيقي صرف، وذلك نحو: يعمل، فإنه يقال: ناقة يعملة، ولذلك يصرف [12].

مما سبق يتضح أن للتأنيث الحقيقي أثرًا امتاز به عن التأنيث المجازي.

المسألة الخامسة: أثر التأنيث فيما لحقه ما يشبه علامة التأنيث.

لم يتوقف أثر التأنيث عند ما فيه علامة التأنيث، بل تعدى ذلك إلى ما فيه ما يشبه علامة التأنيث، وقد شمل ما يأتي:

ألف الإلحاق، فقد ذكر النحاة أن ألف الإلحاق تمنع -مع العلمية [13] الاسم من الصرف لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين:

أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء.

---

(1) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب(1/152،151).
(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (1/154)؛ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب(1/151).
(3) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك(2/857 ، 858)
(4) توجيه اللمع، ابن الخباز (124) .
(5) شرح المفصل، ابن يعيش (3/360).
(6) ينظر: المقتضب،المبرد (3/ 348) .
(7) ينظر: المقتضب، المبرد (2/146).
(8) ينظر: الكتاب، سيبويه (2/38).
(9) ينظر: المقتضب، المبرد(3/ 349)؛ والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري(2/210)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي (2/ 59) .
(10) ينظر :توجيه اللمع، ابن الخباز (124) .
(11) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء(1/ 130).
(12) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك(3/1452)؛ والكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء (1/ 130).
(13) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان(15/ 53 ،54)؛ وتمهيد القواعد، ناظر الجيش(8/3992).

والآخر: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث، نحو: أرطى، فإنه على مثال، سكرى، وعِزهى فهو على مثال، ذِكرى، بخلاف الممدودة، نحو: علباء [1]، فإن الاسم معها مصروف معرفة ونكرة؛ لعدم الشبه بين ألف الإلحاق وألف التأنيث [2].

فلما حصلت المشابهة بين ألف الإلحاق وألف التأنيث صارت ألف الإلحاق تمنع من الصرف كما تمنع ألف التأنيث، إلا أن الاسم إذا نكر فإنه ينصرف؛ لأنّ ألف الإلحاق ليست في قوة ألف التأنيث، فإذا نكر الاسم لم تبق إلا علة واحدة وهي لحاق الألف فلا يمتنع الاسم حينئذ من الصرف، وذلك كما في: أرطى، وعلقى [3].

الألف التي في(زكريا)حيث ذهب بعضهم إلى أنّه منع من الصرف لشبه ألف التأنيث؛ لأنّه اسم أعجمي [4].

الألف التي تلحق الاسم لتكثير حروفه، كالألف التي في (قُبعثرى)، فإنها تمنع الاسم من الصرف لشبهها بألف التأنيث المقصورة في أنها زائدة في الآخر لم تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث، وحالها كحال التي للإلحاق في أنّها لا تمنعه إلا علمًا [5].

ومن آثار الشبه بالمؤنث في الحكم النحوي ما يأتي:

عدم صرف (أذرعات) عند بعض العرب لتشبيههم التاء بهاء التأنيث، ولم يعتد بالألف التي قبلها؛ لأنَّه حاجز غير حصين، قال سيبويه:" ومن العرب من لا ينوّن أذرِعات ... شبّهوها بهاء التأنيث، لأنّ الهاء تجئ للتأنيث... فإن قلت: كيف تشبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف؟ فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين، فصارت التاء كأنّها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء"[6].

تحريك تاء جمع المؤنث السالم بالكسر لو رُكّب فقيل -مثلا -: هذه مسلماتِ زيدٍ، كما أن التاء من مسلمة تُحرك بالفتح لو رُكِّبت؛ لأنّ كسر التاء في الجمع نظير فتح التاء من المفرد [7].

منع صرف الاسم المختوم بالألف والنون لشبهه بالاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة، قال سيبويه:" هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: عَطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهها، وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنّها على مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنَّث على بناء المذكَّر... فلما ضارع فَعْلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرتُ لك أُجري مجراها[8].

منع صرف عجز المركب المزجي معرفة؛ لأنّه منزل منزلة تاء التأنيث، ولا يمنع نكرة [9].

كل ذلك يؤيد تأثير ما يشبه علامة التأنيث، مما يدل على تأثير التأنيث في الحكم والقاعدة النحوية.

المسألة السادسة: أثر التأنيث المقدر في جمع الاسم المذكر معنى جمعًا مؤنثًا مراعاة للتأنيث الذي قدرت علامته على مذهب البصريين.

لا يقتصر تأثير التأنيث على المؤنث الذي ذكرت علامته في اللفظ، بل قد يؤثر التأنيث وعلامته مقدرة وفيما يلي بيان ذلك:

أثّر التأنيث المقدر في الحكم فمنع جمع العلم المختوم بالتاء كحمزة جمعًا مذكرًا سالماً عند البصريين [10]، خلافًا للكوفيين [11]، وابن كيسان [12].

فعلى مذهب البصريين لا يجوز أن يقال في جمع طَلْحَة: طَلْحُون، وإنما يجمع جمعا مؤنثًا سالماً فيقال: طَلَحات ـــ بفتح العين - في الجمع عوضًا من التاء المحذوفة التي كانت في المفرد، ويجوز عند الكوفيين طَلْحُون، بدون تغيير سوى حذف التاء، كما يجوز عند ابن كيسان طَلَحُون ـــ بفتح العين ـــ في الجمع؛ لأن العلة عنده أن الاسم مغير منقول إلى المذكر كما غير في جمع أَرْض على أَرَضين [13].

والأوجه هو مذهب البصريين؛ لأنّ الاسم مختوم بعلامة تأنيث، والواو والنون علامة جمع للمذكر، فالجمع بينهما تناقض، كما أنه يؤدي إلى الالتباس بمحذوف التاء؛ إذ يغلب على الظن أنه جمع للمجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون، ولو جاز جمع العلم بالواو والنون لجاز جمع الصفة أيضًا، وقد جمعوا رَبْعة على: رَبَعات، كما أن السماع يشهد لهم، ومن ذلك قول الشاعر:

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه(3/ 219)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي(1215/3).
(2) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي(5/ 654، 655)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي (1215/3).
(3) ينظر : شرح كتاب سيبويه، للسيرافي(477/3)؛ وشرح الكافية الشافية، ابن مالك(4/ 2049).
(4) ينظر : الدر المصون، السمين الحلبي(3 / 143).
(5) ينظر : التذييل والتكميل، أبو حيان (55/15).
(6) الكتاب، سيبويه (3/ 234)، وينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي(5/4).
(7) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان(56/15).
(8) ينظر: الكتاب، سيبويه (3/ 215، 216).
(9) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (56/15)؛ والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل(17/3).
(10) ينظر: الكتاب،سيبويه (394/3)؛ والمذكر والمؤنث، المبرد(88)؛ والمقتضب، المبرد(2/ 186)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري(34).
(11) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري(140/2)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف (34).
(12) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(34)؛ والتبيين عن مذاهب النحويين، العكبري (219).
(13) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري(222).

نَضَّرَ الله أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِستَانَ طَلحة الطَّلَحَاتِ [1]

فجمع طَلْحَة على طَلحات.

فعلامة التأنيث - وإن حذفت - مقدرة، وتذكير المعنى لا يمنع من تأنيث اللفظ، بدليل جواز تسمية

المؤنث بالمذكر والعكس [2].

وأما ما استند إليه الكوفيون من أن الجمع جمع لاسم مجرد من التاء تقديرًا فغير وجيه؛ لأنّ الجمع وقع على جميع حروف الاسم، وتاء التأنيث من جملة حروفه، وما ذهب إليه ابن كيسان من أن التاء سقطت في الجمع مردود بأنها مقدرة، وإنما حذفوها لئلا يجتمع في الاسم علامتا تأنيث [3].

فثبت أن مذهب البصريين هو الصواب، وعليه فإن علامة التأنيث مقدرة، وقد روعي ذلك التأنيث عند الجمع، فأثّر في الحكم النحوي حيث جمع الاسم جمعًا مؤنثًا سالمًا، ولولا مراعاة التأنيث لجمع جمعًا مذكرًا.

ويأخذ ما سمي بـ(أخت) و(بنت)، وما سمي بـ(مسلمات) ونحوه حكم (حمزة) و(طلحة) في أنه لا يجمع بالواو والنون [4]، وما ذلك إلا لأن أثر التأنيث باق.

مما سبق يتضح أن للتأنيث تأثيرًا وإن حذفت علامته، بدا هذا التأثير جليًّا في جمع الاسم المذكر معنى جمعًا مؤنثًا مراعاة للتأنيث اللفظي الذي قدرت علامته، وبذلك تكون التاء في هذا الموضع أشد تأثيرًا من الألف لما يعتري الألف من تغيير، فالقول بأن الألف أقوى من التاء ليس على إطلاقه.

المسألة السابعة: أثر التأنيث في إجراء الوصف الخاص بالمؤنث على الفعل.

ومن بين الأثار التي للتأنيث أنه يغير حال الوصف من الجمود وعدم العمل إلى التصرف والحدوث والعمل، ومن عدم الدلالة على الاستقبال إلى الدلالة عليه، حيث يجري حينئذ مجرى الفعل، كل ذلك بأثر التأنيث.

وفيما يأتي بيان ذلك:

هناك أوصاف خاصة بالمؤنث لا يشاركها فيها المذكر نحو: حائض ومرضع، وهذا الوصف يكون خاليًا من علامة التأنيث، وقد اختلف النحاة في تعليل ذلك، والذي يعنينا هو مذهب البصريين؛ لأنهم يرون أن ما كان مؤنثًا من هذه الأوصاف فهو على معنى الفعل، وفي هذه الحال يجب إعمال اسم الفاعل [5].

والغالب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظًا ومعنى، فألحقا تاء للتأنيث كما تلحق الفعل، ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل، ومرة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل لمشابهته له معنى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقا بين المعنيين [6].

فهذا الوصف إذا أنث كان جاريًا على فعله، فيكون كالفعل المضارع في الدلالة على الحال أو الاستقبال، وحينئذ فإنه يعمل عمل فعله؛ لأن ذلك شرط في إعماله.

فاسم الفاعل العامل هو المذهوب به مذهب الزمان، فأما ما لا يذهب به مذهب الزمان فإنه يجري مجرى الأسماء الجامدة فلا يعمل [7]، فالوصف الذي معنا إذا خلا من علامة التأنيث فإنه لا يعمل، فلا يجوز أن يقال: هذه امرأة مرضع ولدها، بإعمال مرضع؛ لأنّ الوصف - حينئذ - لا يذهب به مذهب الفعل، بل مذهب النسب [8].

فمعنى مرضع: ذات إرضاع، ولو ذهب به مذهب الفعل لم يكن بد من التأنيث [9]، كما قال الشاعر:

كَمُرضعَةٍ أَوْلادَ أُخرَى وضَيَّعت

بَنِي بَطنِها هَذا الضَّلَال عَنِ القَصدِ [10]

وكقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ (الحج: من الآية 2) وقوله سبحانه: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ (الأنبياء: من الآية 81)، فهذه الصفات وما كان نحوها إذا قصد معنى الفعل جيء بالتاء، وإلا فلا تلحقها التاء [11].

---

(1) البيت من الخفيف ، وقائله عبد الله بن قيس الرقيات ،ينظر: ديوانه(20).

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري (1/ 122،123)؛ والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري (221).

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (36-38)،

(4) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان 1/ 304).

(5) ينظر: الكتاب، سيبويه(3/ 383،237،236)؛والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري(148/1)،والمقتضب(163/3 ،164)؛ والخصائص، ابن جني (153/1،152)؛والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ص615)؛ وشرح المفصل، ابن يعيش (372/3)؛ والتذييل والتكميل، أبو حيان(32/17).

وأصحاب هذا المذهب اختلفوا في تعليل خلو الوصف من التاء ، فيرى الخليل أن العلة هي تأديتها معنى النسب ، ووافقه على ذلك المبرد، بينما يرى سيبويه أن العلة هي حمل هذه الصفات على المعنى ، فحائض بمعنى إنسان أو شيء حائض، فهي صفات مذكرة وصف بها المؤنث .

وفي المسألة قول آخر للكوفيين ،وأبي حاتم من البصريين. ينظر: المذكر والمؤنث، الفراء (ص 58) ، والمذكر والمؤنث، السجستاني(ص66)؛ والمذكر والمؤنث، ابن الأنباري(148/1)؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري (ص615)؛ وشرح المفصل، ابن يعيش(373/3).

(6) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب(2/ 611 ، 612).

(7) ينظر: التذييل والتكميل، أبو حيان (10 /307)؛ وتمهيد القواعد، ناظر الجيش(2718/6).

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي(135/4)؛ وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (2718/6).

(9) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه (414، 420).

(10) البيت من الطويل، وقائله العديل بن الفرخ العجلي ،ينظر: شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي(736/2).

والشاهد في قوله : " كمرضعة " ، حيث أنث الوصف بالتاء لما ذهب به مذهب الفعل ، ولولا ذلك لقال : مرضع .

(11)ينظر: المقتضب، المبرد(164/3،163)؛ وشرح الكافية الشافية، ابن مالك(1738/4)؛ والدر المصون، السمين الحلبي(224/8)؛ وتمهيد القواعد، ناظر الجيش (6/ 2718).

ممـا سـبق يتضـح أن التأنيـث لمـا ظهـرت علامتـه أثـر فـي تغييـر الحكـم النحـوي، فعمـل الوصـف عمـل الفعـل وأجـري مجـراه بعـد أن كان لا يعمـل فـي حـال خلـوه مـن علامـة التأنيـث، كمـا للتأنيـث أثـر فـي تغيير الحكم الصرفي هـو تغيـر المعنـى الوصفـي للكلمـة مـن الدلالـة علـى النسـب إلـى الدلالـة علـى الوصفيـة وسـمة الاشـتقاق.

المسـألة الثامنـة: أثـر التأنيـث فـي نقـل الكلمـة مـن معنـى الوصفيـة وسـمة الاشـتقاق إلـى معنـى الاسميَّة وسـمة الجمـود.

مـن آثـار التأنيـث المتعـددة نقـل الكلمـة مـن الوصفيـة إلـى الاسـمية[1]، وهـذا النقـل يترتـب عليـه تغيـر فـي أحـكام الكلمـة، وهـذا التغيـر أحدثـه التأنيـث، **وفيمـا يلـي بيـان ذلـك**:

أصـل التـاء فـي الأسـماء أن تكـون فـي الصفـات فرقًـا بيـن مذكرهـا ومؤنثهـا، وإنمـا تدخـل علـى الصفـات إذا دخلـت فـي أفعالهـا، فالصفـات فـي لحـاق التـاء بهـا فـرع الأفعـال، فتقـول: قائمـة؛ لأنـك قلـت فـي فعلـه: قامـت وتقـوم[2]، وهنـاك صفـات يسـتوي فيهـا المذكـر والمؤنـث فلا تلحقهـا علامـة التأنيث، ومن الأوزان التي يـستوي فيـها الـمذكر والـمؤنث (فعيـل) إذا كان بمعنى(مفعـول).

قـال سـيبويه: " وأمـا فعيـل إذا كان فـي معنـى مفعـول فهـو فـي المؤنـث والمذكـر سـواء "[3]، وقـد اشـترط النحـاة لذلـك شـرطين:

أحدهمـا: أن يكـون وصفًـا. **والآخـر:** أن يذكـر الموصـوف[4]، فـإذا لحـق فعيلا التـاء فهـو اسم لا وصـف.

قـال سـيبويه:" وتقـول: شـاةٌ ذبيـحٌ، كمـا تقـول: ناقـةٌ كسـيرٌ، وتقـول: هـذه ذبيحـةُ فلانٍ وذبيحتُـك، وذلـك أنَّـك لـم تُـرد أن تُخبـر أنَّهـا قـد ذُبحـت، ألاَ تـرى أنـك تقـول ذاك وهـي حيَّـة، فإنَّمـا هـي بمنزلـة ضَحِيَّـةٍ"[5].

فيفهـم مـن كلام سـيبويه أن الذبيـح يكـون وصفًـا لمـا ذُبـح، وأمـا الذبيحـة فهـي اسم لمـا لـم يُذبـح بعـد، ولكـن اتُّخِـذ وأُعِـد للذبح.

فثمـت فـرق بيـن فعيـل وفعيلـة، فمـا كان فيـه التـاء فهـو اسـم، ومـا خلا منهـا فهـو وصـف، فتـاء التأنيـث حولـت الوصـف إلـى اسـم، وهـذا أثـر واضـح مـن آثـار التأنيـث.

فالتأنيـث جعـل الوصـف اسمًـا، وهـذا يغيـر الحكـم النحـوي لمـا يترتـب عليـه مـن آثـار، وقـد اختلـف معنـى الكلمـة بعـد دخـول التـاء؛ لأنهـا قبـل دخـول التـاء بمعنـى مفعـول ليـس غيـر، أمـا بعـد دخولهـا فليسـت بمعنـى مفعـول فقـط، وإنمـا طـرأ عليهـا معنـى جديـدًا، فالذبيحـة ليسـت بمعنـى المذبـوح فحسـب حتـى تقـع علـى كل مذبـوح، بـل تكـون بمعنـى مـا يعـد للذبـح ويصلـح لـه[6].

ممـا سـبق يتضـح أن التأنيـث قـد أثـر فـي نـوع الكلمـة، فبعـد أن كانـت بـدون التـاء وصفًـا يتبـع مـا قبلـه كغيـره مـن المـشتقات التـي تتبـع الأسـماء قبلهـا، وتعمـل عمـل مـا كانـت بمعنـاه وهـو اسـم المفعـول ـ عنـد بعـض النحويين ـ[7]، انتقلـت إلـى الاسـمية التـي جعلتهـا جامـدة جمـود الأسـماء، فتسـتعمل اسـتعمال الجوامـد، فقـد صـارت مسـتقلة فـي الحكـم بنفسـها، لا تفتقـر إلـى مـا تجـري عليـه كمـا كان

شـأنها وهـي صفـة[8]، وهـذا أثـر قـوي واضـح مـن آثـار التأنيـث[9]، وهـذا الأثـر متعلـق بعمـل الوصـف فيمـا بعـده وتبعيتـه فـي الإعـراب لمـا قبلـه، كمـا يشـمل الحكـم الصرفـي وهـو اسـتعمال الكلمـة اسـتعمال الجوامـد واكتسـاب سـمة الجمـود، وإنمـا قالـوا بالنقـل؛ لأنّ هـذه الصفـات كان مـن حقهـا ألا تلحقهـا علامـة التأنيـث لأنهـا مـن الأوزان التـي يشـترك فيهـا المؤنـث والمذكـر كمـا سـبق، فلحـاق التـاء لهـا أضـاف لهـا شـيئًا جديـدًا، وهـو النقـل مـن الوصفيـة إلـى الاسـمية.

وإنمـا نسـبت النقـل للتأنيـث؛ لأنَّهـا بعـد دخـول التـاء تمحضـت للمؤنـث بعـد أن كانـت صالحـة لـه وللمذكـر، وقبـل دخـول التـاء لـم تكـن الكلمـة صالحـة للمذكـر والمؤنـث بـل شـرط عـدم دخـول التـاء ذكـر موصـوف الوصـف معـه لدفـع اللبـس.

ولا شـك أن الاسـم غيـر الصفـة، ولـكل واحـد منهمـا مـا يخصـه ويميـزه عـن الآخـر، فبينهمـا فـروق تجعـل هـذا غيـر ذاك، فأثـر التأنيـث أكسـب الكلمـة نوعًـا غيـر الـذي كانـت عليـه، فترتـب علـى ذلـك سـلبها أحكامًـا، ومنحهـا أحكامًـا أخـرى[10].

المسألة التاسعة: التسمية بـالمؤنث أو بالمذكر

ممـا كان فيـه اعـتلال بأثـر التأنيـث فـي تغييـر الحكـم النحـوي التسـمية بـ(بنـت) و(أخـت):

(1) نفى أستاذنا الدكتور إبراهيم الشمسان في مقال له نشر في جريدة الجزيرة بعنوان: (لا تاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية) أن تكون التاء للنقل من الوصفية للاسمية، وهو بخلاف ما أثبته الباحث؛ إذ النقل يكون بوجود التاء كما أثبته النحاة، ويكون بغيره ،وهذه لا يقدح في ذاك، ولا دليل على التاء مجتلبة مع الصفات المنقولة، ثم فقدت دلالتها على وسم المؤنث، كما ذهب إلى ذلك أستاذنا، والله أعلم.

(2) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (2/ 597 ، 601 ، 607 ، 608 ، 613) ؛والمقاصد الشافية، الشاطبي(6 / 357 ، 358 ، 360)

(3) الكتاب، سيبويه(3 / 647).

(4) ينظر: المذكر والمؤنث، ابن الأنباري(2/ 15،16)؛ وشرح المفصل لابن يعيش(3/ 375)،وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي(3/ 1355 ، 1356)؛ والمقاصد الشافية، الشاطبي (6/ 368).

(5) الكتاب، سيبويه (3 / 647)، وينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت (ص 343).

(6) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي (2/ 142 ،143)؛ ولسان العرب ابن منظور(ذبح) (436/2).

(7) ينظر: المقرب، ابن عصفور(81/1)؛ وارتشاف الضرب، أبو حيان(5/ 2288)؛ والتذييل والتكميل، أبو حيان (10 / 362، 363)؛ وتوضيح المقاصد والمسالك، المرادي(2/ 871،872) .

(8) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي(6/ 369).

(9) ينظر: في النقل من الوصفية إلى الاسمية، الكتاب، سيبويه(3/ 647 ،648)؛والتعريفات، الشريف الجرجاني (121) ؛والكليات، الكفوي(254 ،362).

(10) ينظر في بعض الفروق بين الوصف والاسم :الخصائص، ابن جني(1/ 134، 135)؛ وشرح المفصل، ابن يعيش(4/ 138، 5/ 475، 476)؛ وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي(2/ 144، 3/ 178 ،332، 333).

فذهب ابن الأنباري[1]، ونقل عن الفراء[2]، أنه إن سُمي بأحدهما فإنه يمنع من الصرف معرفة، ويصرف نكرة؛ لأنَّ (التاء) فيهما للتأنيث، وقد اجتمعت مع العلمية، فهما مشبهتان لحمزة وطلحة، وذهب سيبويه إلى أنه يصرف[3]؛ لأنَّ (التاء) فيهما كتاء عفريت.

وأجيب بأنهما مخالفان لعفريت؛ لأنَّ العفريت تثبت تاؤه عند التصغير، فيقال: عُفَيْرِيتٌ، أما هذان فلا تثبت تاؤهما؛ حيث يقال في تصغيرهما: بُنيّة وأُخيّة[4].

ومنه تسمية المؤنث بنعت مذكر، كأن تسمي امرأة بـ(ظالم) أو (خائن)، فإنها تمنع من الصرف مع أنها مذكرة؛ لأنَّها علم على مؤنث، فبقي أثر التأنيث مع كون الاسم مذكرًا؛ لأنَّ الثقل بالعلمية والتأنيث متحقق[5].

وكذلك الحال إذا كان النعت مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ(ظلوم) و(غضوب)؛ لأنَّ العلة قائمة، وهي الثقل بالعلمية والتأنيث، ولذلك يصرف إذا كان علمًا على رجل[6].

ومن ذلك - أيضًا - تسمية المذكر بما كان مؤنثا على أربعة أحرف فصاعدًا، فإنه لا يصرف، وذلك كأن تسمي رجلًا بـ(عناق)، أو(عقرب)، أو(عنكبوت)، أو(سعاد)، أو(زينب)؛ لأنَّها أسماء مؤنثة لا تقع على المذكر[7].

ومنه تسمية المؤنث بـ(عمرو) أو(زيد)، فإنه لا ينصرف؛ لأنَّ الأصل أن يسمى المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر، وذهب عيسى بن عمر إلى صرفه، ونُقل عن بعض النحويين[8].

المسألة العاشرة: أثر التأنيث في أحكام المضاف.

ومن الاعتلال بأثر التأنيث في تغيير الحكم النحوي ما يحدثه المضاف إليه المؤنث في المضاف، فكما يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر يكتسب ـــ كذلك ـــ المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه المؤنث، وذلك مشروط بأن يكون المضاف صالحًا لأن يحذف، ويستغنى عنه بالمضاف إليه[9].

وتأثير التأنيث في أحكام المضاف شمل ما يأتي:

تأنيث الفعل، كما في قول الشاعر:

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمانَ، وابتُذِلَتْ

وَقعُ المَحَاجِنِ بالمهريَّةِ الذُّفُنِ [10]

فقد أنث الفعل(ابتذلت) مع أن الفاعل(وقع) مذكر؛ لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه(المحاجن)، والشواهد الشعرية على ذلك كثيرة يضيق المقام بذكرها[11].

ومن النثر قراءة من قرأ قوله - تعالى -:﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ بالتاء[12] مع أن الفاعل مذكر، وقراءة قوله - تعالى -:﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ بالتاء[13] في(تنفع)، مع أن الفاعل (إيمان) مذكر، وذلك لأنه اكتسب التأنيث من الضمير المؤنث العائد على النفس.

ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: "ذهبت بعض أصابعه"[14].

قاعدة العدد، وذلك فيما جوزه الأخفش، والفارسي من أن يكون ترك التاء في قوله - تعالى -:﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[15] لإضافة الأمثال إلى الضمير المؤنث، فلما اكتسب التأنيث من المضاف إليه روعي ذلك فخلا العدد من التاء[16].

مما سبق يتضح أن هناك اعتلالًا بأثر التأنيث في تغيير الحكم النحوي، فإن عدم المطابقة بين أركان الجملة علله النحاة باكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث، وتأنيث الفعل مع الفاعل المذكر إنما سوغه التأنيث المكتسب من المضاف إليه، وكذلك الحال مع العدد.

(1) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن الأنباري(118/1)
(2) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن الأنباري(1/ 118)، وتوضيح المقاصد، للمرادي(1208/2).
(3) ينظر: الكتاب، سيبويه(362/3)، والمذكر والمؤنث، لابن الأنباري(118/1).
(4) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن الأنباري(118/1).
(5) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن الأنباري(123/1)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان(72/15).
(6) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن الأنباري(124/1،123)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان(72/15).
(7) ينظر: الكتاب، سيبويه(236/3 -239)، والمقتضب، للمبرد(368/2)، والأصول، لابن السراج(84/3)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك(1486/3).
(8) ينظر: الكتاب، سيبويه(242/3)، والأصول، لابن السراج(85/3)،وشرح الكافية الشافية، لابن مالك 3)/1492).
(9) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي(313/1) وشرح التسهيل، لابن مالك(111/2)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان(60/12،59).
(10) البيت من البسيط ، وقائله تميم بن أبي مقبل ،ينظر: ديوانه، ص(216).
(11) ينظر: الكتاب، سيبويه(52/1،53)، وسر صناعة الإعراب، لابن جني(12/1 ،13)، والتذييل والتكميل 12)/58.
(12) سورة يوسف من الآية(10)، وهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة، ينظر: إعراب القرآن للنحاس(2/ 316)، والبحر المحيط، لأبي حيان(285/5).
(13) سورة الأنعام من الآية(158)، وهي قراءة أبي العالية ،ينظر: المحتسب، لابن جني(236/1).
(14) ينظر: الكتاب، سيبويه(51/1).
(15) سورة الأنعام من الآية (160).
(16) ينظر : معاني القرآن، للأخفش(317/1)، والتكملة، للفارسي، ص(283).
وقيل: إن العدد (عشر) لم تلحقه التاء في الآية لأن هناك موصوفًا محذوفًا، والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها وهذا ما ذهب إليه الفراء والمبرد وابن الأنباري وجماعة من المتأخرين .
ينظر: معاني القرآن، للفراء(366،367/1)، والمقتضب، للمبرد(147/2)، والمذكر والمؤنث، لابن الأنباري (221/1)، والبحر المحيط، لأبي حيان(261/4)، وتوضيح المقاصد ،للمرادي(1321/3).
وقد احتج بعضهم بما حكاه سيبويه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في قولهم :" ثلاثةُ نَسَّاباتٍ "، أي: ثلاثة رجال نساباتٍ.
وفي ذلك نظر؛ لأنَّ سيبويه حكم على ذلك بالقبح . ينظر: الكتاب(562/3 ،563).
وذكر ابن جني أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ليس بمستحسن في القياس، وأن أكثر مأتاه إنما هو في الشعر، فلهذا يضعف تقدير الآية عليه. ينظر: المحتسب (1/ 237).

المسألة الحادية عشرة: أثر التأنيث حملًا على المعنى.

لم يقتصر الاعتلال بأثر التأنيث على اللفظ فقط، بل قد يقع حملًا على معنى التأنيث، وهذا الأمر يكون مع المؤنث كما يكون مع المذكر، فكما حملوا على معنى المذكر حملوا على معنى المؤنث، وهذا ينبئ بقوة التأنيث وأثره الذي جعل التأنيث في مرتبة التذكير في هذا الأمر.

وقد بين النحاة أهمية المطابقة بين أركان الجملة في التذكير والتأنيث، حتى قال ابن الأنباري: "من ذكر مؤنثًا، أو أنث مذكرًا، كان العيب لازمًا له كلزومه من نصب مرفوعًا، أو خفض منصوبًا "[1]، وقد تترك العرب هذه المطابقة لغرض من الأغراض، أو سبب من الأسباب، ومن بين تلك الأسباب الحمل على المعنى، والحمل على المعنى أشار إليه سيبويه[2]، ووصفه المبرد بالجودة[3]، ونص عليه جماعة من النحاة [4].

والنحاة يصفون تذكير المؤنث حملًا على المعنى بأنه ردُّ فرعٍ إلى أصل، فهو أمر مستساغ مقبول، أما تأنيث المذكر فمستغرب عندهم، وليس في قوة تذكير المؤنث.

يقول سيبويه: "وإنَّما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكَّر؛ لأنَّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكير، ثم تُختصُّ بعدُ، فكلُّ مؤنث شيءٌ، والشيءُ يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أشد تمكنًا"[5].

ويوضح ابن جني الأمر بقوله:" وتذكير المؤنث واسع جدًا؛ لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، لكن تأنيث المذكَّر أذهب في التناكر والإغراب" [6].

ومع ذلك فإن قوة التأنيث منحته القدرة على التأثير في المذكر، فوجدنا العرب يؤنثون المذكر حملًا على المعنى، كما يذكّرون المؤنث حملًا على المعنى، مما يشعر بقوة التأنيث وتأثيره وإن وصف النحاة تأنيث المذكر بما سبق.

والمطالع لما ورد في هذا الشأن سيتبين له أن شواهد تذكير المؤنث أكثر مما ورد من تأنيث المذكر، غير أن هذا الأمر لا يوهن من قوة المؤنث، ولا يعرقل الاعتلال بأثره في الحكم النحوي؛ حيث حمل على معناه كما حمل على معنى المذكر.

وقد شمل تأثير التأنيث حملًا على المعنى ما يلي:

قاعدة العدد، وذلك كما في قوله - تعالى -:﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾[7]، فالأسباط جمع سبط، والسبط مذكر، وقد جاء العدد قبله مؤنثًا؛ لأنَّ الأسباط محمول على معنى الأمم أو القبائل أو الفرق، فتغيرت قاعدة العدد مراعاة لهذا الحمل [8].

وفي قوله - تعالى -: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[9] جوز الأخفش أن تكون (الأمثال)في الآية مؤنثًا في المعنى، ولذا جاء العدد بدون التاء[10]، فالأمثال في معنى الحسنات، فروعي المعنى.

فقد تغير الحكم النحوي حيث ترك تأنيث العدد مراعاة لمعنى التأنيث في المعدود، وما ذلك إلا لقوة التأنيث وتأثيره، وهذا التأثير قد أتاح تنوعًا في الأسلوب يزيد من ثراء المعنى، وهو من توسعات العرب في استعمالاتها.

ومنه قول الشاعر [11]:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَن كُنتُ أَتَّقِي

ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبَان ومُعصِرُ

فخلا العدد من التاء مع أن المعدود وهو(شخوص) مذكر حملًا على معنى النساء.

تأنيث الفعل، وذلك كما في قوله - تعالى -: ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[12]، فإن عادًا اسم أبيهم، وقد حمل على معنى القبيلة، فلذلك أنث الفعل معه [13]، ومثله قولهم: جاءته كتابي، أي: صحيفتي [14].

تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، وذلك كما في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[15] في قراءة من نصب﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ [16]، فقد أنث المصدر المسبك من أن والفعل، وهو اسم ﴿ تَكُن ﴾ لتأنيث الخبر الذي هو

(1) لمذكر والمؤنث، لابن الأنباري(51/1).
(2) ينظر: الكتاب، سيبويه(51/1، 2/ 415).
(3) ينظر: المقتضب، للمبرد (2/ 297).
(4) ينظر: الأصول، لابن السراج (2/ 309)،وشرح كتابه سيبويه، للسيرافي (182/3)، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك(1/ 116) ،(2/ 1048) والتذييل والتكميل، لأبي حيان (114/1).
(5) الكتاب، سيبويه(241/3).
(6)الخصائص، ابن جني(415/2)
(7) سورة الأعراف من الآية (160).
(8) ينظر: معاني القرآن، للأخفش(1 / 241)،والكشاف، للزمخشري، (1/ 520).
(9) سورة الأنعام من الآية (160) .
(10) ينظر: معاني القرآن، للأخفش (1 / 317)، وينظر على سبيل المثال: التكملة للفارسي، ص((283، والمحتسب، لابن جني1) / 237)، و أمالي ابن الشجري (3/ 202).
(11) البيت من الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة ، ينظر: ديوانه ص (127).
(12) سورة الشعراء من الآية(123).
(13) ينظر: التفسير البسيط، للواحدي) (17/ 91).
(14) ينظر: الخصائص، لابن جني (1/ 249).
(15) سورة الأنعام من الآية (23).
(16) هي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر.
ينظر: السبعة، لابن مجاهد، ص (255).

﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ [1]، ومثله قوله ـــ تعالى -: ﴿ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾ [2] في قراءة ﴿ يَكُونَ ﴾ بالتاء [3]، فأنث المخبر عنه لتأنيث الخبر [4].

وقد ذكروا المؤنث على المعنى، فيجوز تأنيث المذكر على المعنى حملًا للفرع على الأصل [5].

مما سبق يتضح أن للتأنيث أثرًا جليًا في قضية الحمل على المعنى؛ فقد علل النحاة تغير الحكم النحوي مع الفعل والعدد والمخبر عنه به، وأشير إلى المذكر باسم مؤنث، وما ذلك إلا لقوة أثر التأنيث حيث روعي معناه في الكلام.

2 الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وبعد:

بعد هذه الرحلة مع أثر التأنيث في الحكم النحوي انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- قوة التأنيث وتأثيره على الرغم من فرعيته عن المذكر.
- لم يقتصر التأثير على المؤنث نفسه فحسب، بل تعدى ذلك إلى تأثير ما يشبهه، والشبه بعلامة المؤنث متعدد وليس على صورة واحدة، فثمَّة ما يشبه العلامة في الصورة كما هو الحال مع ألفي الإلحاق والتكثير، ومنها ما يشبهها في موقعه وبعض أحكامه كما هو الحال مع الألف والنون اللاحقتين للاسم المختوم بهما.
- تنوع تأثير التأنيث قوة وضعفًا تبعا لتنوع التأنيث، فلما كان التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث المجازي كان تأثير الحقيقي أقوى، كما هو الحال في تأنيث الفعل مع مرفوعه المؤنث.
- التأنيث ينقل من الوصفية إلى الاسمية، وذلك في وصف فعيل بمعنى مفعول، فإنه وصف قبل دخول التاء، اسم بعد دخولها، وهذا ينشئ أحكامًا جديدة للكلمة لتغير نوعها.
- التأنيث يكون سببًا في إجراء اسم الفاعل على فعله زمنًا وعملًا، كما هو الحال في الوصف المؤنث الخالي من علامة التأنيث.
- التأنيث أقوى في منع الصرف من غيره من العلل، وذلك كما في تردد الاسم بين التأنيث والعجمة، وكما في منع الثلاثي المؤنث ساكن الوسط مع صرف نظيره الأعجمي.
- لم يقتصر الاعتلال بالتأنيث على التأنيث الظاهر، بل تخطى ذلك إلى التأنيث المقدر؛ حيث أثر التأنيث المقدر في تغيير الحكم النحوي، وذلك كما في مسألة أثر التأنيث المقدر في جمع الاسم المذكر معنى جمعًا مؤنثًا مراعاة للتأنيث الذي قدرت علامته.
- ما ذكره النحاة من أن ألف التأنيث أقوى من التاء للزومها ليس على إطلاقه؛ فقد أثبت البحث أن التاء قد تكون أقوى تأثيرًا من الألف؛ لأنّ الألف قد يعتريها التغيير كما في جمع المختوم بالألف والتاء، لذا فقد جمع المختوم بالألف جمعا مذكرًا، بينما جمع المختوم بالتاء جمعًا مؤنثًا، وذلك كما في مسألة أثر التأنيث المقدر في جمع الاسم المذكر معنى جمعًا مؤنثًا مراعاة للتأنيث الذي قدرت علامته.
- من أبرز ما اعتل به النحاة أثر التأنيث المتعدي للمذكر، بحيث يعامل معاملة المؤنث لما أكتسبه من المؤنث المجاور له، وذلك كما في مسألتي أثر الاعتلال بالتأنيث في أحكام المضاف، وأثر الاعتلال بالتأنيث حملًا على المعنى.
- تجلى الاعتلال بأثر التأنيث بالتسمية بالمؤنث أو المذكر.

3 ثبت المصادر والمراجع:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي(ت745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، عام 1418 هـ 1998 م.

إصلاح المنطق، ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط1 ،1987 م.

الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت 311هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408 هـ 1988 م.

إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1405 هـ 1985 م.

أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413 هـ 1992 م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري(ت577هـ) تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2002،1م.

الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، عثمان بن عمر(ت646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، العراق (د.ط)، (د.ت).

البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، تحقيق:

(1) ينظر: الكتاب، سيبويه(1 /51)، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي(1 / 313)، وشرح التسهيل، لابن مالك (111/2).
(2) سورة الأنعام من الآية (145).
(3) هي قراءة ابن كثير وحمزة. ينظر: السبعة، لابن مجاهد، ص (272).
(4) ينظر: التذييل والتكميل) 45/17،44.
(5) ينظر: أمالي ابن الشجري، (3/ 203).

عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد، أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1413،1 هـ 1993 م.

تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، محمد بن مرتضى الحسيني(ت1205هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط2، 1385 هـ 1965 م.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت616هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، محمد بن يوسف(ت745هـ)، تحقيق: حسن محمود هنداوي، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1998م.

تفسير البسيط، للواحدي (ت 468)، تحقيق: سليمان إبراهيم الحصين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430م

التعريفات، الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي(ت816هـ)، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

التكملة، الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ، ط2 ، 1419 هـ 1999 م .

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف(ت778هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط1 ،1428 هـ 2007 م.

تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

توجيه اللمع، ابن الخباز، أحمد بن الحسين(ت638هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط2، 1428 هـ 2007 م .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم(ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1 ، 1422 هـ 2001 م .

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1404 هـ 1984 م .

ديوان تميم ابن مقبل ،تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت،(د.ط) ،1416 هـ.

ديوان الرقيات، عبيد الله بن قيس، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ،(د.ط) ،(د.ت)

ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2 ،1416 هـ1996 م .

الخصائص، ابن جني(ت392)، تحقيق: حسن هنداوي، ،دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ 1993 م.

السبعة في القراءات، لابن مجاهد(ت324)،تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ،ط1972،2م.

سر صناعة الإعراب، ابن جني(ت392)، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط2، 1413هـ 1993 م.

شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد بن محمد(ت421)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1411،1 هـ 1991م.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك(ت672)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد،(د.ط)، 1397 هـ 1977 م .

شرح الكافية الشافية لابن مالك(ت672)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ 1982 م .

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للرضي(ت686)، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط1، 1417 هـ 1996 م .

شرح المفصل، لابن يعيش(ت643)، قدم له ووضع فهارسه وهوامشه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت, ط1422،1 2001 م .

الكتاب، سيبويه(ت180)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ 1988 م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فيوجوه التأويل، للزمخشري ، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي حجازي، مكتبة العبيكان ،الرياض، ، ط1، 1418 هـ 1998 م .

الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين الأيوبي(ت732)، دراسة وتحقيق : رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت،(د.ط)، 1425 هـ 2004 م .

الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي (ت1094)، قابله وضع فهارسه: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ،1988م.

اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري(ت616)، تحقيق: عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت، دمشق، ط1، 1416 هـ 1995 م.

لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711)، دار صادر، بيروت، ط3 ،1414هـ.

اللمع في العربية، لابن جني(ت392)، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1979 م.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج(ت311)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1414،2 هـ 1994 م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ،عبد الحق بن غالب(ت542)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط1، 1413 هـ 1993 م

المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، محمد بن القاسم(ت328)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،(د.ط)،1401 هـ 1981 م .

المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، سهل بن محمد(ت255)، تحقيق :حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ط1 ،1418 هـ 1997 م .

المذكر والمؤنث، الفراء، يحيى بن زياد(ت207)، تحقيق وتقديم وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2 ، 1989 م

المذكر والمؤنث، المبرد، محمد بن يزيد(ت285)،تحقيق: رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1417 هـ 1996 م.

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن سهل(ت 311)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408 هـ 1998 م .

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني(ت392)، تحقيق :علي النجدي ناصف، ود عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار سركين للطباعة والنشر، القاهرة، ط2 ،1406 هـ 1986 م.

معاني القرآن، للأخفش(ت215)، تحقيق : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط1 ، 1411 هـ 1990 م.

معاني القرآن للفراء، تحقيق: إبراهيم أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ،عالم الكتب، بيروت ،ط3 ،1403هـ ـ 1983 م

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، إبراهيم بن موسى(ت790)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ 2007 م .

المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد(ت285)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط3 ،1415 هـ 1994 م .

المقرب، ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت669)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ 1972م.

al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal, (in Arabic) Ibn al-Ḥājib, ʻUthmān ibn ʻUmar (t646h), taḥqīq : Mūsá bnāy alʻlyly, Maṭbaʻat al-ʻĀnī, al-ʻIrāq (D. Ṭ), (D. t).

ālbḥr al-muḥīṭ, (in Arabic) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Gharnāṭī, taḥqīq : ʻĀdil Aḥmad ʻAbd al-Mawjūd, ʻAlī Muḥammad Muʻawwaḍ, Zakarīyā ʻAbd al-Majīd, Aḥmad al-Jamal,, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1413 H 1993 M.

Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs, (in Arabic) alzzabydy, Muḥammad ibn Murtaḍá al-Ḥusaynī (t1205h), taḥqīq : ʻAbd al-Sattār Aḥmad Farrāj wa-ākharīn, Wizārat al-Irshād wa-al-Anbāʼ, al-Kuwayt, ṭ2, 1385 H 1965 M.

al-Tabyīn ʻan madhāhib al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, (in Arabic) al-ʻUkbarī, Abū al-Baqāʼ ʻAbd Allāh ibn al-Ḥusayn (t616h), taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān Sulaymān al-ʻUthaymīn, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, Ṭ1, 1986 M.

al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tasʻhīl, (in Arabic) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf (t745h), taḥqīq : Ḥasan Maḥmūd Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, Dār Kunūz Ishbīliyā, al-Riyāḍ, Ṭ1, 1998M

jfsyr al-basīṭ, lil-Wāḥidī (in Arabic) (t 468), taḥqīq : Sulaymān Ibrāhīm al-Ḥaṣīn, ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī, Jāmiʻat al-Imām Muḥammad ibn shwd al-Islāmīyah, Ṭ1, 1430m

altʻryfāt, . (in Arabic) al-Sharīf al-Jurjānī, ʻAlī ibn Muḥammad ibn ʻAlī (t816h), taḥqīq : Ibrāhīm al-Abyārī, Dār al-Rayyān lil-Turāth, al-Qāhirah, (D. Ṭ), (D. t).

tamhīd al-qawāʻid bi-sharḥ Tasʻhīl al-Fawāʼid (in Arabic) lnāẓr al-Jaysh, Muḥibb al-Dīn Muḥammad ibn Yūsuf (t778h), dirāsah wa-taḥqīq : ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharīn, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah, al-Qāhirah, Ṭ1, 1428 H 2007 M.

Tahdhīb al-lughah, (in Arabic) li-Abī Manṣūr al-Azharī, taḥqīq : ʻAbd al-Salām Hārūn wa-ākharīn, al-Dār al-Miṣrīyah lil-Taʼlīf wa-al-Nashr, al-Qāhirah, (D. Ṭ), (D. t).

tawjīh al-Lumaʻ, (in Arabic) Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn (t638h), dirāsah wa-taḥqīq : Fāyiz Zakī Muḥammad Diyāb, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah, al-Qāhirah, ṭ2, 1428 H 2007 M.

Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, (in Arabic) al-Murādī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn Qāsim (t749h), taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān ʻAlī Sulaymān, Dār al-Fikr al-ʻArabī, al-Qāhirah, Ṭ1, 1422 H 2001 M.

al-Ḥujjah lil-qurrāʼ al-sabʻah, (in Arabic) Abū ʻAlī al-Fārisī (t377h), taḥqīq : Badr al-Dīn Qahwajī, Bashīr jwyjāty, Dār al-Maʼmūn lil-Turāth, Bayrūt, Ṭ1, 1404 H 1984 M.

dywān Tamīm Ibn Muqbil, taḥqīq : ʻAzzah Ḥasan, Dār al-Sharq al-ʻArabī, Bayrūt, (D. Ṭ), 1416 H.

4 References

Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʻArab (in Arabic) , Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Gharnāṭī (t745h), taḥqīq : Rajab ʻUthmān Muḥammad, murājaʻat : Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, Ṭ1, ʻām 1418 H 1998 M

Iṣlāḥ al-manṭiq, (in Arabic) Ibn al-Sikkīt, Yaʻqūb ibn Isḥāq (t 244h), sharḥ wa-taḥqīq : Aḥmad Muḥammad Shākir, wa-ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Maʻārif, al-Qāhirah, Ṭ1, 1987 M.

al-uṣūl fī al-naḥw, (in Arabic) Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn Sahl, (t 311h) taḥqīq : ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Muʼassasat al-Risālah, Bayrūt, ṭ3,, 1408 H 1988 M.

ʼʻrāb al-Qurʼān, (in Arabic) Abū Jaʻfar Aḥmad ibn Muḥammad al-Naḥḥās, taḥqīq : Zuhayr Ghāzī Zāhid, ʻĀlam al-Kutub, Maktabat al-Nahḍah al-ʻArabīyah, Bayrūt, ṭ2, 1405 H 1985 M.

Amālī Ibn al-Shajarī, (in Arabic)Hibat Allāh ibn ʻAlī al-ʻAlawī, taḥqīq : Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, Ṭ1, 1413 H 1992 M.

al-Inṣāf fī masāʼil al-khilāf bayna al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn, (in Arabic) Abū al-Barakāt al-Anbārī (t577h) taḥqīq : Jawdah Mabrūk Muḥammad Mabrūk, rājaʻahu : Ramaḍān ʻAbd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, Ṭ1, 2002M.

Mā yanṣarif wa-mā lā yanṣarif (in Arabic) llzjāj (t311), taḥqīq : Hudá Maḥmūd Qurrā'ah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ṭ2, 1414 H 1994 M.

al-Muḥarrir al-Wajīz fī tafsīr al-Kitāb al-'Azīz, (in Arabic) Ibn 'Aṭīyah, 'Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib (t542), taḥqīq : 'Abd al-Salām 'Abd al-Shāfī Muḥammad, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, Ṭ1, 1413 H 1993 M

al-Mudhakkar wa-al-mu'annath, (in Arabic) li-Abī Bakr al-Anbārī, Muḥammad ibn al-Qāsim (t328), taḥqīq : Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah, al-Majlis al-A'lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, (D. Ṭ), 1401 H 1981 M.

al-Mudhakkar wa-al-mu'annath, (in Arabic) li-Abī Ḥātim al-Sijistānī, Sahl ibn Muḥammad (t255), taḥqīq : Ḥātim Ṣāliḥ al-Ḍāmin, Dār al-Fikr, Dimashq, Ṭ1, 1418 H 1997 M.

al-Mudhakkar wa-al-mu'annath, (in Arabic) al-Farrā', Yaḥyá ibn Ziyād (t207), taḥqīq wa-taqdīm wa-ta'līq : Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb, Maktabat Dār al-Turāth, al-Qāhirah, ṭ2, 1989 M

al-Mudhakkar wa-al-mu'annath, (in Arabic) al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd (t285), taḥqīq : Ramaḍān 'Abd al-Tawwāb, Ṣalāḥ al-Dīn al-Hādī, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ṭ2, 1417 H 1996 M.

Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh, (in Arabic) al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn Sahl (t 311), taḥqīq : 'Abd al-Jalīl 'Abduh Shalabī, 'Ālam al-Kutub, Bayrūt, Ṭ1, 1408 H 1998 M.

m'āny al-Qur'ān, ll'khfsh, (in Arabic) taḥqīq : Hudá Maḥmūd Qurrā'ah, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, Ṭ1, 1411 H 1990 M.

m'āny al-Qur'ān lil-Farrā', (in Arabic) taḥqīq : Ibrāhīm Aḥmad Yūsuf alnjāty, Muḥammad 'Alī al-Najjār, 'Abd al-Fattāḥ Ismā'īl al-Shalabī, 'Ālam al-Kutub, Bayrūt, ṭ3, 1403h 1983 M

al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, (in Arabic) al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá (t790), taḥqīq : 'Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-'Uthaymīn, wa-ākharīn, Ma'had al-Buḥūth al'lymh wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī Jāmi'at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, Ṭ1, 1428 H 2007 M.

al-Muqtaḍab, al-Mibrad, (in Arabic) Muḥammad ibn Yazīd (t285), taḥqīq : Muḥammad 'Abd al-Khāliq 'Uḍaymah, Wizārat al-Awqāf al-Majlis al-A'lá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, al-Qāhirah, ṭ3, 1415 H 1994 M.

al-Muqarrab, (in Arabic) Ibn 'Uṣfūr, 'Alī ibn Mu'min (t669), taḥqīq : Aḥmad 'Abd al-Sattār al-Jawārī, 'Abd Allāh al-Jubūrī, Maṭba'at al-'Ānī, Baghdād, 1392h 1972m.

Dīwān al-Ruqayyāt, (in Arabic) 'Ubayd Allāh ibn Qays, taḥqīq : Muḥammad Yūsuf Najm, Dār Ṣādir, Bayrūt,, (D. Ṭ), (D. t)

dywān 'Umar ibn Abī Rabī'ah, qaddama la-hu wa-waḍa'a hawāmishahu wa-fahārisahu : Fāyiz Muḥammad, Dār al-Kitāb al-'Arabī, Bayrūt, ṭ2, 1416 H 1996 M.

al-Khaṣā'iṣ, Ibn Jinnī (t392), (in Arabic) taḥqīq : Ḥasan Hindāwī,, Dār al-Qalam, Dimashq, ṭ2, 1413h 1993 M.

ālsb'h fī al-qirā'āt, li-Ibn Mujāhid (t324) (in Arabic), taḥqīq : Shawqī Ḍayf, Dār al-Ma'ārif, al-Qāhirah, ṭ2, 1972m.

sr ṣinā'at al-i'rāb, Ibn Jinnī(t324) (in Arabic),, taḥqīq : Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Dimashq, ṭ2, 1413h 1993 M.

Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah, (in Arabic) al-Marzūqī, Aḥmad ibn Muḥammad (t421), taḥqīq : Aḥmad Amīn, wa-'Abd al-Salām Hārūn, Dār al-Jīl, Bayrūt, Ṭ1, 1411 h1991m.

Sharḥ 'Umdat al-Ḥāfiẓ wa-'uddat allāfẓ, (in Arabic) li-Ibn Mālik (t672), taḥqīq : 'Adnān 'Abd al-Raḥmān al-Dūrī, Maṭba'at al-'Ānī, Baghdād, (D. Ṭ), 1397 H 1977 M.

Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah (in Arabic) li-Ibn Mālik (t672), taḥqīq : 'Abd al-Mun'im Aḥmad Harīdī, Markaz al-Baḥth al-'Ilmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, Makkah al-Mukarramah, Ṭ1, 1402 H 1982 M.

Sharḥ al-Raḍī lkāfyh Ibn al-Ḥājib, (in Arabic) lil-Raḍī (t686), dirāsah wa-taḥqīq : Yaḥyá Bashīr Miṣrī, Jāmi'at al-Imām Muḥammad ibn Sa'ūd, al-Riyāḍ, Ṭ1, 1417 H 1996 M. (in Arabic)

Sharḥ al-Mufaṣṣal, (in Arabic) li-Ibn Ya'īsh (t643), qaddama la-hu wa-waḍa'a fahārisahu wa-hawāmishahu : Imīl Badī' Ya'qūb, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, byrzt, Ṭ1, 1422 h2001 M.

al-Kitāb, (in Arabic) Sībawayh (t180), taḥqīq : 'Abd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ṭ3, 1408h 1988 M.

al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf, (in Arabic) li-Abī al-Fidā' 'Imād al-Dīn al-Ayyūbī (t732), dirāsah wa-taḥqīq : Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām, al-Maktabah al-'Aṣrīyah, Bayrūt, (D. Ṭ), 1425 H 2004 M.

al-Kullīyāt Mu'jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah, (in Arabic) al-Kafẁawī (t1094), qābalahu waḍ' fahārisahu : 'Adnān Darwīsh, Muḥammad al-Miṣrī, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, ẓ2, 1988m.

al-Lubāb fī 'Ilal al-binā' wa-al-i'rāb, (in Arabic) ll'kbry (t616), taḥqīq : 'Abd al-Ilāh Nabhān, Dār al-Fikr al-mu'āṣir Bayrūt, Dimashq, Ṭ1, 1416 H 1995 M.

Lisān al-'Arab, (in Arabic) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram (t711), Dār Ṣādir, Bayrūt, ṭ3, 1414h.

al-Luma' fī al-'Arabīyah, (in Arabic) li-Ibn Jinnī (t392), taḥqīq : Ḥusayn Muḥammad Sharaf, 'Ālam al-Kutub, al-Qāhirah, Ṭ1, 1979 M.